



كشف المهندس خالد العطار، نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عن انتهاء عصر استخدام الحبر الأزرق في البصمة على الورق، وأن كل الخدمات ستقدم للمواطنين رقمياً، بنهاية ٢٠١٩، وأضاف في حوار لـ«الوطن» أن التحول الرقمي في مصر أصبح توجه الدولة، ويتبناه الرئيس عبدالفتاح السيسي، وتقوم بتنفيذه كافة القطاعات بهدف تقديم الخدمات للمواطنين بأفضل جودة وأسرع وقت وأسهل طريقة، مشيراً إلى أنه تم البدء بمحافظة بورسعيد، على أن يتم الانتهاء من تلك المرحلة بنهاية العام المقبل، ليتم تعميم المشروع في باقي المحافظات.

## خالد العطار لـ«الوطن»: ٢٥ خدمة إلكترونية قبل يونيو المقبل.. وعائد رقمته الخدمات» مُربح جداً للدولة

وأكد «العطار» أنه سيتم إصدار الكارت الموحد للمواطنين للحصول على كافة الخدمات التي تقدمها الحكومة، ومنها خدمات التمويل وتكافل وكرامة والحيازة الزراعية والتأمين الصحي ومراتب الموظفين، إضافة إلى خدمات أخرى عديدة.

## ما موقع مصر عالمياً في ملف التحول الرقمي؟

- العالم كله أدرك أنه لا يمكن أن يكون هناك إصلاح دون وجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومصر جزء من هذا العالم، لذلك قررنا أن نواكب العالم ونتغير، وبدأنا نتحدث عن المعلومات بطريقة مختلفة تماماً، وأصبح التحول الرقمي توجه الدولة يتبناه الرئيس عبدالفتاح السيسي وتقوم بتنفيذه جميع الوزارات والقطاعات، هذه هي بداية التحول، فالحكومة بشكل كامل تعمل معاً وكأنها خلية نحل لتحويل الدولة إلى دولة رقمية، لتقديم الخدمات للمواطنين بأسهل ما يكون وأسرع وقت وأقل تكلفة وأفضل جودة، وأنا فخور بأنني ضمن خلية النحل التي تعمل ليل نهار في كافة قطاعات الدولة لتحويلها رقمياً، لأنني دائماً كنت أرغب في إزالة كلمة «ميكنة الحكومة»، والحكومة الإلكترونية» لأنه مصطلح قديم ولا يليق بدولة مثل مصر، وحالياً نسعى إلى تحويل بلدنا إلى دولة رقمية ذكية، لقد تأخرنا كثيراً وسبقنا دول عديدة وتطورت، لكننا سننهض بمصر وهذا ما سنصل إليه بأمر الله.

## هل يمكن تعريف المواطن البسيط بمفهوم التحول الرقمي؟

- التحول إلى مجتمع رقمي هو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل نواحي الحياة، لنعطي مثلاً حياً على هذا الأمر، أنت الآن تجري حواراً صحفياً، وتعتمد على هاتفك المحمول في التسجيل، ثم ستقوم بكتابة هذا الحوار باستخدام جهاز الكمبيوتر الخاص بك، ثم ستنشر هذا الحوار على الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة التي تعمل بها، القارئ سيقراً هذا الحوار إلكترونياً، كل هذا مثال حي على التحول الرقمي في الحياة، أي شيء من الممكن أن يتم تنفيذه باستخدام التكنولوجيا، وهذا ما سنقدمه للمواطنين، سنعتمد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات الحكومية، والواقع أن الرقمية ستصبح أسلوباً للتعامل اليومي، بين الدولة والمواطنين أو المواطنين بعضهم مع بعض.

البنية التحتية للاتصالات بحاجة إلى استثمارات.. وتحويل «بورسعيد» إلى محافظة رقمية يكلفنا ٧٥ مليون دولار.. وبيانات المصريين في «الحفظ والصون».. ولا يمكن أن تُترك لأحد والتحول الرقمي سيساعد في القضاء على الرشوة ويُغلق «الدرج المفتوح»

## وكيف ستستخدم الحكومة التحول الرقمي؟

- الحكومة ستتعامل مع المواطنين رقمياً، لكن كان لدينا هدف واضح، وهو أن تعرف الحكومة مواطنيها، بمعنى أدق تعلمنا في الشركات الخاصة أنه إذا أردت أن تقدم خدمة جيدة للعميل يجب أن تعرفه جيداً، حتى تقدم له ما يريد، ومن هنا أصبح تركيز الحكومة في الوقت الحالي هو معرفة المواطنين جيداً، وأقصد بمعرفة المواطنين هنا، عمره وعدد أبنائه، وظيفته، والجامعة التي تخرج فيها، هل هو متعلم أم غير ذلك، معرفة كافة التفاصيل عن المواطنين بهدف توفير الخدمات لهم على حسب احتياجاتهم، مثال آخر، من منا لا يستقبل مكالمة في الثانية ظهراً من إحدى الشركات لتخبره إذا كان يريد شراء شاليه أو شقة أو غيرهما، هذا المتصل لا يعلم مع من يتحدث وبالتالي تصبح هذه المكالمة مزعجة بالنسبة لنا، لذلك الحكومة ستعرف ما يحتاج له المواطن وستقدم خدماتها على أكمل وجه وعلى حسب احتياجه.

## ما الخدمات الحكومية التي تم تحويلها رقمياً ويستطيع المواطن الحصول عليها؟

- لدينا ٢٥ خدمة ستقدم للمواطنين إلكترونياً في ٣٠ يونيو المقبل، وهذه الخدمات ستكون متاحة في مدينة بورسعيد، بعد ذلك ستعمم تباعاً في باقي المحافظات على مستوى الجمهورية، ومن أهم الخدمات خدمة إنفاذ القانون وخدمات وزارات العدل والصحة والتموين والشمول المالي، وإنشاء حساب لكل مواطن في البنوك أو الهيئة القومية للبريد، وكما قلت سيتم تعميم الخدمات في باقي المحافظات.

## ولماذا تم اختيار محافظة بورسعيد على وجه الخصوص؟

- في الحقيقة، بورسعيد مدينة جميلة ورائعة وتعتبر هي البداية وأيضاً نقطة الانطلاق، وهناك تعاون كامل بين جهات الحكومة المختلفة وعلى رأسها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، خاصة أن بوابة الحكومة الإلكترونية إلى جانب تطبيق الخدمات الحكومية على الهاتف المحمول تخضع بشكل كامل لإشراف وزارة التخطيط، لأننا نعمل على توحيد المواقع الحكومية التي تقدم الخدمات وجعلها بوابة واحدة، يستطيع المواطن من خلالها الحصول على ما يريد من الخدمات، وأيضاً هذا سيحدث في تطبيق الهاتف المحمول، الذي سيتيح للمواطن الحصول على كافة الخدمات الحكومية من خلال هاتفه المحمول، وسنعمد على البنية المعلوماتية التي أنشأتها وزارة التخطيط وغيرها من الوزارات الأخرى وتم دمجها، بهدف معرفة المواطن وتقديم خدمات على حسب احتياجه.

## ومتى سينتهي عصر الحبر الأزرق المستخدم في البصمة؟

- لم يعد من المقبول في هذا العصر أن يضع المواطن إصبعه في الحبر الأزرق لكي يقدم بصمته، ومع نهاية العام ٢٠١٩ بالفعل سينتهي عصر استخدام الحبر الأزرق في الإمضاء، لدينا تجربة ممتازة في هذا الأمر وهو تحرير التوكيلات في خطوة واحدة، وليس ٦ خطوات، واستطعنا تقليل متوسط زمن الخدمة من ١٠٠ دقيقة إلى ٥ دقائق فقط، فالخدمة التي تستغرق نحو ساعتين لكي يتم إنهاؤها أصبحت تتم في ٥ دقائق فقط، وطبقنا هذا الأمر في حي الهرم، والشيخ زايد ومصر الجديدة، فأصبح كل شيء يتم بشكل رقمي بعد أن تم وضع جهاز البصمة في هذه الأماكن.

## إنفاذ القانون وخدمات وزارتي العدل والصحة والشمول المالي وإنشاء حساب لكل مواطن في البنوك على رأس أولوياتنا

## كيف سيتم تقديم الخدمات الحكومية رقمياً لشعب يعاني أغلبه من الأمية الرقمية؟

- قسمنا المواطنين إلى ٤ أقسام، القسم الأول هم الأشخاص الذين يستخدمون التكنولوجيا بشكل ممتاز ويعتمدون عليها في كل حياتهم، وبالطبع لن يواجهوا مشكلة في التعامل مع الخدمات الحكومية رقمياً، القسم الثاني هم كبار السن، ويحتاجون إلى معاملة مختلفة ومن الممكن أن يحصلوا على الخدمة وهم في منازلهم عن طريق الاتصال بالرقم المخصص لذلك، ويتم إرسال مندوب لهم لإنهاء كافة الإجراءات، والقسم الثالث هم من لا يجيدون القراءة أو الكتابة، وهؤلاء يستطيعون أن يحصلوا على الخدمة بشكل سهل من أي مكتب بريد أو مراكز الخدمة المجمعة التابعة للقطاع الخاص، أو الاتصال هاتفياً وطلب الخدمة، والقسم الرابع هم ذوو القدرات الخاصة وراعيينا توفير الخدمة لهم في كل المنافذ سواء كانت البوابة الإلكترونية أو تطبيق الهاتف المحمول أو الجهات الأخرى مثل البنوك ومكاتب البريد ومراكز الخدمة الخاصة.

## ما الذي ستقدمه الحكومة بالتحديد لذوي الاحتياجات الخاصة؟

- لدينا عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة، وضعتهم الحكومة نصب عينها لتقديم الخدمات التي يحتاجونها بالشكل الذي يناسبهم، وسيكون لديهم الأجهزة التي تساعدكم وتمكنهم من التعامل مع المجتمع ودمجهم بداخله، وبالطبع هذا جزء من التحول الرقمي للمجتمع.

## ومتى سيتم تقديم خدمات الحكومة رقمياً في باقي المحافظات؟

- بمجرد إطلاق تطبيق الخدمات الحكومية علي الهاتف المحمول، سيكون متاحاً استخدامه في جميع المحافظات، إضافة إلى أنه يجري حالياً رقمته الخدمات داخل المكاتب والهيئات والجهات التابعة للوزارات، بمعنى أدق إذا أراد المواطن أن يحصل على الخدمة ستكون متاحة على هاتفه المحمول، أما إذا أردت أن تذهب إلى مقر الجهة وتحصل على الخدمة ستجدها أصبحت رقمية، لكن هذا الأمر سيأخذ بعض الوقت لتعميم رقمته الجهات الحكومية بشكل عام في أنحاء الجمهورية.

## كيف يتم الحفاظ على بيانات المواطنين من السرقة في ظل التحديات الأمنية التي تواجه العالم؟

- بيانات المواطنين في الحفظ والصون، ومنذ فترة طويلة كانت هناك مشروعات قائمة بالشركة بين الحكومة والقطاع الخاص، كانت الحكومة تعطى المشروع لشركات خاصة تقوم بتنفيذه وتشغيله والإشراف عليه، ما كان يسمح لهذه الشركات بالحصول على كافة البيانات الخاصة بالمواطنين والاطلاع عليها، هذا الأمر توقف تماماً وأصبحت بيانات المواطنين محفوظة ومؤمنة لدى الحكومة، ولا يمكن أن تترك لأحد، وأصبح لدينا مراكز بيانات خاصة بالحكومة هي التي تقوم بجمعها وحفظها وبتشغيلها والإشراف عليها، ودور الشركات الخاصة تركيب أجهزة الكمبيوتر وصيانتها، لكن ليس لديها الحق في الدخول على بيانات المواطنين والحصول عليها، وفي الوقت الحالي تقوم الحكومة بتأمين بيانات المواطنين على أعلى مستوى عالمي بالاشتراك مع المتخصصين في أمن المعلومات من المصريين.

البحر الأحمر تأتي بعد بورسعيد في «الرقمة» ثم جنوب سيناء فالإسماعيلية ثم السويس وبعدها ننطلق إلى كافة المحافظات.. والحكومة تضع ذوي القدرات الخاصة نصب عينها وستوفر لهم الأجهزة التي تمكنهم من التعامل مع المجتمع ودمجهم فيه

## وما المحطة التالية بعد الانتهاء من رقمته بورسعيد؟

- بمجرد الانتهاء من مدينة بورسعيد، سننتقل إلى محافظة البحر الأحمر، ثم جنوب سيناء ثم الإسماعيلية وبعدها السويس بنهاية العام ٢٠١٩، وبعدها ننطلق إلى عموم الجمهورية، وفي توقعي أن المحافظة الواحدة لن تستغرق كثيراً للانتهاء من رقمنة كافة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، بعد ذلك سننطلق في كافة المحافظات.

## لكن هل تم تدريب الموظفين على تقديم الخدمات للمواطنين باستخدام تكنولوجيا المعلومات؟

- بالطبع، فقبل البدء في تنفيذ أي عمل، نقوم بتدريب الموظفين على البرامج التي سيتعاملون عليها وتم تدريبهم وتأهيلهم جيداً، وهذا الأمر سيساعد على نشر الخدمات وتقديمها بشكل سريع للغاية وفي فترة زمنية قصيرة.

## ومتى سيتم إصدار الكارت الموحد للمواطنين؟

- يستطيع المواطن من خلال الكارت الموحد الحصول على كافة الخدمات التي تقدمها الحكومة، مثال ذلك، التمويل وتكافل وكرامة والحيازة الزراعية والتأمين الصحي ومرتبات الموظفين، وباقي الخدمات الفترة المقبلة.

## هل الكارت الموحد سيكون مثل الهوية الشخصية المطبقة في دولة الإمارات؟

- هذا الكارت ليس له علاقة بالهوية على الإطلاق، هو كارت خدمات، لأن كارت الهوية في الإمارات لا يمكن أن يتم وضعه في ماكينة صراف آلي، للحصول على المرتبات مثلاً، هو فقط إثبات شخصية، وبالمناسبة في الإمارات حاولوا أن يجعلوه كارتاً يمكن أن يتم التعامل من خلاله في البنوك لكن القطاع المصرفي هناك رفض، لأن هذا الكارت يجب أن يخضع للقطاع المصرفي، أما الكارت الموحد في مصر سيكون عبارة عن حساب مرتبط بكل الخدمات المقدمة للمواطنين، سيتم تطبيق هذا الكارت في مدينة بورسعيد وتعميمه في باقي المحافظات تباعاً خلال الفترة المقبلة.

## التكنولوجيا تتطور كل يوم، فماذا بعد إصدار الكارت الموحد؟

- التكنولوجيا تتطور كل ثانية، ونحن في مصر نحاول أن نواكب هذا التطور السريع، فأصدار الكارت الموحد يعتبر بداية، لكن الجميع يتجه ناحية تطبيقات المحمول والاعتماد على الكروت أصبح قليلاً، ومن الممكن أن ينتهي العمل بالكارت خلال فترة قريبة والاعتماد على تطبيقات المحمول، لكننا كما قلنا في البداية إن لدينا العديد من المواطنين لا يستطيعون التعامل مع الهاتف المحمول وتطبيقاته لذلك سيستمر لتوفير طريقة سهلة للحصول على الخدمات.

## التحول الرقمي يحتاج إلى بنية تحتية تكنولوجية قوية تستوعب هذا الكم الهائل من المعاملات الإلكترونية، فهل نمتلك في مصر هذه البنية التحتية لتحمل هذا التطور؟

- لا بد من ضخ استثمارات في البنية التحتية للاتصالات في مصر، ولو نظرنا اليوم إلى أكثر القطاعات استهلاكاً للكهرباء سنجد أن قطاع الصناعة هو الأكثر استهلاكاً، ولكن هذه النظرة ستختلف قريباً جداً، وسنجد أن هناك قطاعاً جديداً سيكون هو الأول في استهلاك الكهرباء، خلال العشر سنوات المقبلة، هذا القطاع هو قطاع مراكز البيانات، لأن كل شيء سيتم رقمياً، لذلك سنحتاج إلى ضخ استثمارات في البنية التحتية للإنترنت والكهرباء، ومصر بالفعل تقوم بهذا الأمر، والشركات العاملة في السوق المصرية خصصت مليارات الدولارات لتطوير البنية التحتية الخاصة بها، وفى الحقيقة لدينا ما يزيد على ٣ مليارات سجل حكومي

وهى عبارة عن ٦٠ قاعدة بيانات لأكثر من ١٠٠ مليون مصرى، يتم تحديثهم بشكل شبه يومي بنحو نصف مليار عملية تحديث يومياً، هذا التحديث عبارة عن إضافة مواليد ووفيات وزواج وطلاق وتأمينات ومعاشات وشراء وبيع وقضايا وغيرها من المعاملات الإلكترونية، والبيانات تزيد كل يوم وتحديث البنية التحتية يتم كل يوم أيضاً.

## وما التكلفة الاستثمارية للتحول الرقمي في مصر؟

- تحويل مدينة مثل بورسعيد إلى مدينة رقمية سيكلف الدولة ما بين ٥٠ إلى ٧٥ مليون دولار، وبعد أن تصبح بورسعيد مدينة رقمية سنتجه إلى تحويل باقي الجمهورية، لكن دون أن تتكلف الحكومة قرشاً واحداً، لأن الشركات التى ستقوم بهذا المشروع ستحصل على مستحقاتها من خلال تقديم الخدمات للمواطنين، لأن الخدمات ستقدم بمقابل، وستكون مدينة بورسعيد نموذجاً يتم تطبيقه في باقي المحافظات، والتحول الرقمي سيساعد في القضاء على الرشوة التى تتم في المصالح الحكومية، بمعنى أدق «ستغلق الدرج المفتوح»، وتقليل التنقل ما يوفر الوقت والوقت والقضاء على الزحام في الشوارع، مثال ذلك عندما أتحننا الاستعلام عن القضايا من خلال تطبيق الهاتف المحمول أدى ذلك إلى خفض الزحام داخل المحاكم، والعائد الاقتصادي من رقمنة الخدمات سيكون كبيراً للدولة، لأن المنظومة ستكون مربحة جداً من الناحية الاقتصادية.

## ما أسعار الخدمات المطورة التى ستقدم للمواطنين؟

- أسعار الخدمات التى سيتم تقديمها للمواطنين ستكون في متناول الجميع بمن فيهم محدودو الدخل، لكن هناك مواطنين يحتاجون إلى الحصول على الخدمة بشكل أسهل وأسرع من المؤكد ستتم محاسبتهم بأسعار مختلفة، مثال ذلك الحجز في فندق ٥ نجوم ليس مثل الحجز في فندق ٣ نجوم أو أقل، والتأمين الصحى خير مثال، لأن محدودى الدخل لا يدفعون أي مقابل في الحصول على خدمات التأمين الصحى، وبالتالي نفكر في تسعيرة مختلفة على حسب الحالة الاجتماعية وطالب الخدمة، وهناك خدمات ستقدم مجاناً، لكن في النهاية سيتم تقديم الخدمات لجميع المواطنين بطريقة ممتازة.

## وهل تعتمد الحكومة في استراتيجيتها للتحول الرقمي على شركات محلية لتنفيذ الاستراتيجية أم شركات عالمية؟

- الشركات المصرية هي التي تقوم بتنفيذ خطة الدولة نحو التحول الرقمي، وهي حجر الأساس في هذه الخطة، لو تحدثنا عن التطبيقات الموجودة بالفعل ونفذتها الشركات المصرية سنجد منها تطبيقات مكاتب التوثيق في سجل الشهر العقاري، وإنفاذ القانون، وتطوير هيئة الاستثمار وغيرها من الخدمات، ومن الممكن أن تعتمد على تكنولوجيا أجنبية ولكن التنفيذ يتم بأيدي مصرية وشركات محلية، ولا يوجد تطبيق واحد قامت به شركة أجنبية، جميع التطبيقات مصرية وتقوم بها الشركات المصرية، وفي الحقيقة أنا شخصياً سعت إلى أن توجد الشركات المصرية في هذه المنظومة.

### وما الوزارات التي تقوم بخطة التحول الرقمي؟

- في الحقيقة هناك تعاون كامل بين جميع الوزارات والهيئات المصرية للانتهاء من خطة التحول الرقمي، لكن الدور الرئيسي لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

### حضرت توقيع اتفاقية تعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، وشركة IBM مصر لتحفيز ريادة الأعمال وتطوير المهارات الرقمية للشباب، ما تفاصيل هذه الاتفاقية؟

- هذه الاتفاقية جاءت في إطار الجهود المبذولة لتعزيز مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين وزارة الاتصالات والقطاع الخاص لخلق نظام بيئي داعم لريادة الأعمال وتنمية الكوادر المصرية على التكنولوجيات الرقمية الحديثة، الاتفاقية تنص على أن تقوم شركة IBM العالمية بتقديم خبراتها في أحدث التقنيات من خلال سلسلة من ورش العمل تستضيفها على منصة IBM Cloud حول هذه التقنيات مع تخصيص ورش عمل تمهيدية، خاصة في محافظات القاهرة والإسكندرية وأسيوط لرواد الأعمال غير الفنيين للتعرف على أساسيات عمل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وعلوم وتحليل البيانات، وغيرها.